



## نافذة



## أمن المعلومات

أمل حزام

تكبد حوادث اختراق المعلومات الشركات العاملة بذلك الحقل تكاليف باهظة وخسارات مالية كبيرة من جانب، ومن جانب آخر تنال من مصداقية وسمعة الشركات، ولتلك تحتاج كافة المؤسسات العاملة في ذلك المجال إلى استخدام أمن المعلومات لمنع كشف الموارد المملوكة لها.

وهنا لعبت تقنية التصوير الرقمي القدرة على تكبير البيانات الحساسة وقراءتها باستخدام حافظة لتأمين المعلومات ضد الكشف غير المقصود إضافة إلى مواقع الشبكات الاجتماعية التي لا تخضع لالتزام تعاقدى يقوم بتوفير أمن المعلومات للشركات التي يقوم موظفوها بالنشر على تلك المواقع التي تعتمد على المناقشات التي تجري بالمواقع إذ يأخذ المتخصصون في المعلومات التنافسية البيانات المهمة غير مبالين بالمناقشات والدرشة التي تجري في المواقع الاجتماعية المشهورة وهنا تطالب الشركات بوضع سياسات رسمية لأمن المعلومات فيما يتعلق بالمواقع الاجتماعية التي أصبحت أكثر استخداماً لجميع فئات المجتمع من ناحية المشاركة المجتمعية والسياسية والاقتصادية بما يضمن عدم نشر البيانات الحساسة للشركات على هذه المواقع، وضرورة الزام جميع الموظفين والعاملين في القطاع الخاص والعام والحكومي بقرار أمن المعلومات وتقييد موظفيها بأمن المعلومات المرتبط بالبريد الإلكتروني الخاص بالجهات ذات العلاقة بحيث يتم تنبيه الموظفين بعدم ارسال معلومات مملوكة للجهات العاملة فيها على حساب بريدهم الإلكتروني الشخصي بأي حال من الأحوال.

كما يجب حماية الحواسيب المحمولة والهواتف الذكية الحديثة القابلة لحفظ كميات هائلة من المعلومات في حالة السرقة أو تخريبها إذ يؤدي ذلك إلى فقدان كامل لكميات من المعلومات المخزونة أو تدخل من قبل المنتقمين للاستيلاء على البيانات الخاصة أو زرع برنامج خبيث في الحاسوب بحيث يصبح قادرين على الدخول من بعد إلى الملفات وكافة الاتصالات.

## أكد أن البريد قدم مرتبات بعض المرافق بما يقارب (350) مليون ريال

## القدسي: نصرف المرتبات فور استلامها دون الانتظار للإشعارات البنكية

أوضح الأخ / عبد العظيم القدسي مدير عام بريد محافظة عدن إن مدفوعات الجهاز الحكومي للنصف الأول من عام 2014م بلغت (5,507,520,707) ريالاً لعدد (98,029) موظفاً لمكتب التربية و(1,569,764,812) لعدد (29,220) موظفاً لمكتب الصحة و(5,502,444,533) ريالاً لعدد (122,369) موظفاً لمدفوعات الحساب الجاري للنصف الأول من عام 2014م، وبلغ حجم الإيداعات (1,385,000,225) ريالاً، و (1,373,670,735) ريالاً المسحوبات، و(589,728,211) ريالاً إجمالي الحوالات المدفوعة، و (591,799,854) ريالاً الحوالات الصادرة، و(5,507,520,707) إجمالي مرتبات الجهاز القومي، و (923,274,754) ريالاً لدفع معاشات الداخلية، و (2,703,375,922) ريالاً معاشات التقاعد العسكري و (3,475,450,794) ريالاً معاشات التقاعد المدني.

لقاء / أمل حزام

المواطن يؤمن أن البريد هو رمز سلطة الدولة، وبالرغم من أن الحركة البريدية بين اليمن والعالم الخارجي آنذاك كانت بسيطة إلا أنها كانت النافذة الوحيدة التي يطل منها اليمن على العالم الخارجي لربط اليمنيين بعضهم ببعض داخل وخارج الوطن نظراً لانعدام وسائل المواصلات الحديثة حينها مثل السيارات والطائرات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وبالتالي كانت الدولة تعطي البريد اهتماماً ونظراً لتعوزة الطرقات الداخلية حينها فقد تم تخصيص طائرتين (هليكوبتر) لنقل البعثات والإرساليات والطرود البريدية فيما بين بعض المحافظات الشمالية والغربية لليمن أو المناطق التابعة لها، حيث كانت الخدمة البريدية إحدى الوظائف الرئيسية للسلطة، وقد تواجدت في مواقع تواجد السلطة في المركز واللواء والقرى النائية والمنافذ الحدودية البرية والبحرية.

وقد واكب إبرام معاهدة الحماية البريطانية للسلطات والمشيخات التي كانت قائمة في المحافظات الجنوبية والشرقية لليمن نشوء الخدمة البريدية في تلك المحافظات حيث كان الهدف من الخدمة البريدية تلبية حاجات سلطات السلاطين والمشايخ.

بينما أدخلت الخدمات البريدية المنتظمة إلى المحافظات الشمالية والغربية عام 1868م ووضعت لها القوانين المناسبة، وتم افتتاح مكتب بريد في ذلك العام، تلا ذلك افتتاح مكتب بريد في مدينة تعز عام 1871م ومكتب بريد في مدينة الحديدة عام 1873م ومكتب بريد في مناخة عام 1884م.

## النافذة الوحيدة

وأضاف إن البريد أدى دوراً بارزاً في ترسيخ سلطة الدولة وتواصلها مع المواطنين، ومثل بديلاً لوسائل الإعلام في ذلك الوقت، حيث كان

البنكية، والتعاون في تقديم المرتبات حتى عند عدم ورود التعزيزات مؤكداً أن البريد قام في شهر رمضان بتقديم مرتبات الأشغال العامة، والتربية، والصحة بما يقارب (350) مليون ريال.

## أول مكتب بريد في كريتر

وأشار القدسي أثناء الحديث إلى أن الخدمة البريدية في اليمن بدأت عام 1839م في مدينة عدن مع بداية الاحتلال البريطاني حيث تم افتتاح أول مكتب بريد في حي كريتر بمدينة عدن وتم نقل المكتب إلى التواهي عام 1868م، وتم افتتاح مكتب بريد في حي الشيخ عثمان بمدينة عدن في عام 1891م ومكتب بريد في حي خور مكسر بمدينة عدن عام 1892م وذلك لتلبية احتياجات القاعدة البريطانية والمؤسسات والعاملين من الأجانب والهنود وكانت المكاتب تدار تحت إشراف القيم السامي البريطاني،

## التعاون في تقديم المرتبات

وأضاف مدير عام بريد عدن إن بريد محافظة عدن يمر حالياً بتحوالات جديدة بالذكر من حيث خدمة العملاء والتميز في سرعة صرف المرتبات للقطاع الحكومي والجاري بعد الوحدة اليمنية من حيث التوسع في الخدمات المالية والبريدية وتقديم مميزات عن غيره من المنافسين بإجراء مسابقات وجوائز على مستوى الجمهورية مشيراً إلى أن البريد شمل في توسعه انتشار مكاتبه في جميع المحافظات، والمدريات، وحتى المناطق النائية ليتصدر قائمة المتعاملين حتى على المستوى الإنساني من حيث تقديم الخدمة وتعزيز الشراكة المجتمعية للعمل من أجل الإنسان.

وأضاف " أن البريد يقوم شهرياً بتوصيل المرتبات بعد استلام الشيكات البنكية وصرف المرتبات فور استلامها دونما الانتظار للاشعارات

## إيرادات جمارك العاصمة صنعاء تتجاوز الملياري ريال في النصف الأول من العام الجاري



■ أمانة العاصمة / متابعة :  
أكد الأخ / عبد الناصر الكهالي مدير عام مكتب الجمارك أن إيرادات جمارك العاصمة صنعاء، (بلغت) مليار ريال في النصف الأول لعام 2014 في أمانة العاصمة، وإجمالي إيرادات المكتب والدوائر والفروع التابعة له بلغت مليارين و158 مليوناً و284 ألفاً و264 ريالاً، مشيراً إلى أن الإيرادات المحصلة توزعت عبر فروع الجمارك حيث حقق جمرح المطار لشئون البضائع ملياراً و893 مليوناً و037 ألفاً وجرمرك الركاب 262 مليوناً و727 ألفاً و288 ريالاً وجرمرك البريد مليونين و339 ألفاً و976 ريالاً بالإضافة إلى 179 ألفاً و973 ريالاً من قبل المكتب، وأشار إلى أن مكتب الجمارك وفرهه حقق إيرادات في النصف الأول من العام 2013م بلغت مليارين و191 مليوناً و086 ألفاً و107 ريالاً.

## (32) مليار ريال قيمة مشاريع استثمارية بالحديدة خلال (7) أشهر

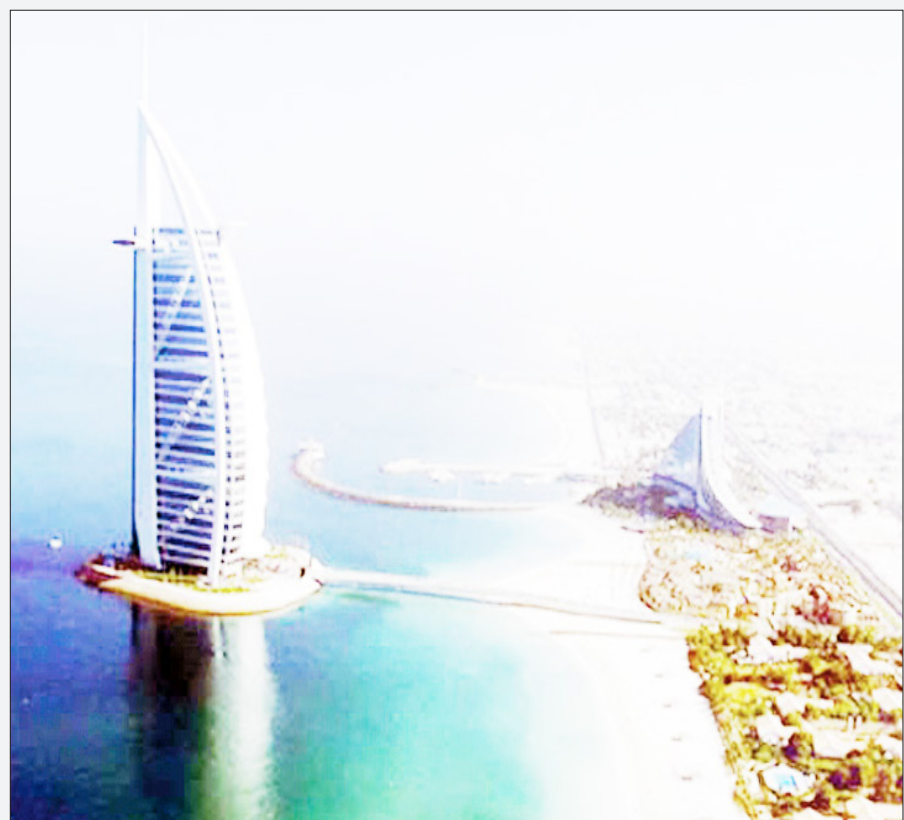


■ الحديدة / سبأ :  
سجل فرع الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة الحديدة 17 مشروعاً استثمارياً جديداً خلال الـ 7 أشهر من العام الجاري بتكلفة استثمارية بلغت 32 ملياراً و263 مليوناً ريالاً.

وأوضح مدير عام فرع الهيئة عبد الله عبد الباقي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن تلك المشروعات تضمنت 13 مشروعاً صناعياً بتكلفة 29 ملياراً و916 مليوناً و724 ألف ريالاً ومشروعين خدميين بتكلفة مليار و490 مليوناً و720 ألف ريالاً بالإضافة إلى مشروعين سياحيين بتكلفة 445 مليوناً و600 ريالاً.

وبيّن أن إجمالي قيمة الموجودات الثابتة لتلك المشاريع وخلال نفس الفترة بلغت 22 ملياراً و220 مليوناً و1772 ألف ريالاً.. مشيراً إلى أن عدد العمالة التي تستوعبها تلك المشروعات وصل إلى 584 عاملاً محلياً و37 عاملاً أجنبياً.

## ارتفاع حجم التجارة الإلكترونية في العالم العربي



القيام بدور رئيسي في نمو الاعتماد على الدفع الإلكتروني حيث أصبحت الهواتف المزودة بخدمة الإنترنت متاحة بشكل أكبر في المنطقة.

التجارة والخدمات الإلكترونية وسط معدل نمو في المدفوعات الإلكترونية يتضاعف سنوياً. وساهم انتشار الهواتف المحمولة الذكية في

## دبي / سبأ :

توقع تقرير اقتصادي حديث ارتفاع حجم التجارة الإلكترونية لتصبح المحرك الرئيسي للاقتصاديات العربية خلال السنوات العشر المقبلة.

وقال التقرير الذي أعدته شركة (بيفورت) المتخصصة في المدفوعات الإلكترونية للشركات أن وسائل الدفع الإلكتروني ستشهد عملية تطوير واسعة تلبية متطلبات المستهلكين في المنطقة بما في ذلك الخدمات الحكومية الإلكترونية.

وأشار التقرير الذي حمل عنوان (مؤشرات صناعة المدفوعات الإلكترونية في العالم العربي لعام 2014) أن عام 2014 شهد ما يمكن أن نطلق عليه "ثورة الإنترنت" في العالم العربي حيث ارتفع عدد المستخدمين بنسبة 400 بالمائة خرافق مع ذلك أيضاً نمو شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت وزيادة تأثيراتها على قرارات الشراء والتسوق نتيجة التفاعل المتزايد بين مستخدمي تلك الشبكات.

وبحسب ما توقع التقرير فإن حجم المبيعات في صناعة التجارة الإلكترونية في العالم العربي سيرتفع من تسعة مليارات دولار أمريكي في عام 2012 إلى 15 ملياراً في عام 2015.

وتوقع التقرير أيضاً أن يرتفع حجم التجارة والمبيعات عبر الهواتف المحمولة من 900 مليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى ثلاثة مليارات في عام 2015 الأمر الذي يعكس الإمكانيات الضخمة التي يمتاز بها هذا القطاع التجاري في المنطقة.

وتشهد المنطقة العربية نمواً متواصلاً ومتسارعاً وبمعدلات ضخمة نحو الاعتماد على

## الحظر الروسي على الواردات الأوروبية سيقفل صادرات هولندا بنحو (300) مليون يورو



## بروكسل / سبأ :

أظهرت بيانات رسمية أن الحظر الروسي المفروض على الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي سيقفل قيمة الصادرات الهولندية بما لا يقل عن 300 مليون يورو (400 مليون دولار)، وسيؤثر على خمسة آلاف وظيفة في هولندا.

وأوضحت البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الوطني الهولندي أن الحظر الروسي لن يؤثر على الزراعة وصناعة الغذاء في هولندا فقط، وإنما سيلقي بظلاله أيضاً على الصناعات المتعلقة بالتوريد ودعم عمليات التصدير تلك.

وبحسب البيانات فإن إجمالي قيمة الصادرات الغذائية الهولندية إلى روسيا بما فيها الفواكه والخضراوات واللحوم ومنتجات الألبان بلغ 500 مليون يورو في عام 2013، مبيّناً أن هذه الصادرات تدر 300 مليون يورو للشركات الهولندية، بينما تنهض 200 مليون يورو إلى مقدمي خدمات في الدول المجاورة. وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن عن حزمة تعويضات بقيمة 125 مليون يورو لمساعدة مزارعي الخضراوات والفواكه في الدول الأعضاء بالاتحاد في أعقاب الحظر، الذي فرضته روسيا على الواردات الزراعية الأوروبية.